التكاليف الباهظة تربك سوق الحديد في تونس

تونس – تصاعدت تحذيرات قطاع صناعة الحديد في تونس من مخاطر دخول السوق في ركود أكبر محتمل خلال الفترة المقبلة، بسبب التكاليف الباهظة لعمليات الإنتاج والتسويق في ظل تضاؤل هوامش تحرك الشركات.

وانتقدت الغرفة الوطنية لمصنعي الحديد الإجراءات الحالية. وأكدت في بيان أن تسعيرة بيع الحديد المعدّ للبناء، التي حددتها وزارة التجارة وتنمية الصادرات لا تغطي كلفة الإنتاج وتفاقم من متاعب الشركات العاملة في القطاع.

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية إلى رئيس الغرفة محمد الهادي بن عياد قوله إن "أسعار المواد الأوليّة المستوردة (البليت) شهدت ارتفاعا ملحوظا".

ويتم توريد طن البليت بألفي دينار (712.4 دولار) في حين يتم تسعير الطن الواحد المعد للبناء بنحو 1950 دينارا (694.6 دولار) ولا يغطي هذا السعر تكلفة رسوم المواد الموردة التي تنضاف لها كلفة الإنتاج والتي تشمل استهلاك الطاقة وفوائض القروض البنكية وأجور العاملين.

ويتولى مصنع الفولاذ الحكومي في مدينة منزل بورقيبة التابعة لولاية بنزرت إنتاج الحديد وتزويد السوق المحلية مع 5 وحدات أخرى بنحو نصف مليون طن سنويا، غير أن الشركة تواجه أزمة ارتفاع التكاليف التشغيلية وتقلص الطلب المحلي، ما جعل إنتاجها يتراجع بشكل غير مسبوق.

وأظهر تقرير لوزارة المالية أن الشركة المملوكة للدولة راكمت خسائر بقيمة بلغت نحو 268 مليون دينار (97.4 مليون دولار) إلى حدود نهاية 2018.

ويرى خبراء في القطاع أن التداعيات السلبية لصناعة الحديد تنعكس بشكل فوري على مختلف القطاعات المرتبطة بها وفي مقدمتها شركات التطوير العقاري والبناء والإنشاءات.

ولكن الأمر لا يمس تلك القطاعات فقط، حيث تقول أوساط الأعمال التونسية إن المستهلكين هم من يدفعون ضريبة هذه الوضعية بسبب عدم قدرة المطورين على تقاسم الأعباء مع مشتري العقارات.

ويعتقد بن عياد أنه من المفترض أن يتم الترفيع في سعر الطن بنسبة 15 في المئة أي نحو 300 دينار (107 دولارات) لتغطية تكاليف الإنتاج فقط دون توفير هامش الأرباح بهدف مراعاة القدرة الشرائية للتونسيين.

محمد الهادي بن عياد

يجب زيادة السعر بنسبة 15 في المئة لتغطية تكاليف الإنتاج فقط

وكانت الغرفة التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة أرباب الأعمال) قد أكدت في وقت سابق أنها مستعدة للتأقلم مع الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد من نهاية يوليو الماضي للحفاظ على القدرة الشرائية التونسيين.

وقالت في بيان حينها إنها ستعمل "على ترشيد الأسعار والحفاظ عليها قدر الإمكان من ناحية، ومن ناحية أخرى تشجيع الرأسمال الوطني عبر دعم المستثمرين التونسيين".

وجاء تعليقها بعد أن أكد الرئيس قيس سعيد أثناء معاينته أواخر أغسطس الماضي مستودعا للحديد بمنطقة بئر مشارقة بولاية زغوان جنوب العاصمة حيث تم حجز 31 ألف طن من الحديد مخزنة بغرض المضاربة، أنه سيتعامل بحزم ضد محتكري السلع والخدمات بمختلف القطاعات في السوق المحلية.

ولم يتمكن مصنعو الحديد منذ ارتفاع أسعار بيع المواد الأولية عالميا من توفير كميّات كبيرة منها نظرا للوضعية المالية العسيرة التي يمرّون بها خاصة أمام اقتران هذا الارتفاع بالزيادة الكبيرة في تكاليف النقل فضلا عن باقي عناصر كلفة الإنتاج، بينما لم يتمّ تحيين سعر البيع بما يتماشى مع هذه التغييرات.

وتؤكد البيانات الرسمية حول نتائج أعمال شركات القطاع في الأشهر القليلة الماضية أن المصنعين واصلوا عمليات البيع دون تحقيق أرباح وهو ما يؤثر على استدامة أعمالهم ويتنافى في الوقت نفسه مع القوانين المنظمة للمنافسة والأسعار.

ويمارس القطاع ضغوطا على وزارة التجارة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة في أقرب الآجال كي يتم إصدار طلبيات التوريد من المواد الأولية بشكل يؤمن تزويد المصانع والسوق بصورة مستقرة.

وتقول الغرفة إن طلبها يأتي "نظرا لتراجع مخزون المواد الأولية، الذي من شأنه أن يؤدّي إلى فقدان حديد البناء على المدى القريب وهو ما يجب تفاديه من قبل كل الأطراف".

وفي مارس الماضي، زادت وزارة التجارة أسعار طن الحديد بواقع 10 في المئة، لتصل في أقل من أسبوعين إلى 25 في المئة، وهو ما اعتبره القطاع زيادة مجحفة لا تراعي قدرات المطورين والشركات العقارية في ظل تداعيات الوباء الذي استنزف مختلف مفاصل الأعمال.

وسبق أن أقرت الوزارة في يناير الماضي زيادة في أسعار حديد البناء بنسبة 15 في المئة، ما جعل الشركات المباشرة لمشاريع تم التعاقد بشأنها قبل هذه الزيادات غير قادرة على تحمل هذه الأعباء وتتعرض إلى مخاطر كبرى قد تصل إلى الإفلاس.

ضبابية سقف الديون الأميركية تهز أسواق المال العالمية

نيويورك – رجح محللون تزايد احتمالات حدوث أزمة مالية إذا لم يتخذ الكونغرس الأميركي قرارا بشأن سقف الديون حتى يحظى باهتمام متزايد من المستثمرين في الولايات المتحدة وتفادي هزة في أسواق المال المحلية والعالمية.

وصدرت تحذيرات من صانعي السياسات النقدية في الولايات المتحدة إلى المصرفيين في بورصة وول ستريت من مخاطر أن تراجع النقاشات حول هذه القضية الحساسة التي قد تعيد إلى الأذهان أزمة 2008.

وقد اعتبر جيمي ديمون الرئيس التنفيذي لجي.بي مورغان آند سي.أو أن البنك يستعد لما يمكن أن يكون "حدثًا كارثيًا محتملاً"، حذر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جون ويليامز من رد فعل سلبي محتمل للسوق إذا لم يكن هناك حل.

ونسبت رويترز إلى جون آدامز، كبير محللي الاستثمار في بي.أم.أو غلوبال أسيت مانجمنت قوله إن "هناك أجندة تشريعية مزدحمة للغاية خلال الأسابيع القليلة المقبلة وهناك مخاطر كبيرة على المدى القصير".

وأضاف "وجهة نظرنا هي أن الرؤوس الأكثر برودة ستسود في النهاية".

وتظهر بعض علامات التوتر في الأسواق الأميركية حيث يواجه الكونغرس اقتراب المواعيد النهائية، التي انتهت الخميس، لتمويل الحكومة ومعالجة سقف ديون البلاد البالغ 28.4 تريليون دولار لتجنب بدء إغلاق الخدمات الحكومية.

وقال راندي فريدريك، العضو المنتدب للتداول والمشتقات في شركة بي.أم.أو "إذا أغلقت الحكومة، فهذه ليست صفقة كبيرة، ولكن إذا استمروا في اللعب بسقف الديون الذي يمكن أن يسبب مشاكل كبيرة" سيؤدي إلى عمليات بيع كبيرة في جميع أنحاء الأسواق المالية.

وأشار البعض إلى الاحتمالات المتزايدة بأن الكونغرس قد يفشل في التصرف في الوقت المناسب لمنع الإغلاق أو التخلف عن سداد الديون كمساهمة في ضعف الأسهم في الأيام الأخيرة.

وفي أسواق العملات، يعتقد بعض المحللين أن المخاوف بشأن سقف الديون ساعدت في تعزيز الدولار.

وحتى الآن لا يزال الوضع في طريق مسدود. وقال الديمقراطيون في الكونغرس الأربعاء الماضي إنهم سيصوتون لتجنب إغلاق الحكومة الوشيك قبل انتهاء التمويل في منتصف ليل الخميس.

ويجوز لمجلس النواب ومجلس الشيوخ التصويت على مشروع قانون منفصل يرفع حد الدين مؤقتًا، لكن الجمهوريين بمجلس الشيوخ يرفضون التصويت لصالحه.

ومع ذلك، نظرًا لأن الولايات المتحدة قد بدأت في الحديث عن هذا الأمر من قبل، فقد أعرب المستثمرون عن وجهة نظر غير مبالية بشأن هذه القضية.

وقالت كاثي جونز، كبيرة محللي الدخل الثابت في مركز شواب للأبحاث المالية إنه "من الصعب معرفة ما إذا كان السوق يهتم حقًا بسقف الديون".

وأضافت "إذا كنت عقلانيًا نوعًا ما، فمن المحتمل ألا تفعل ذلك، لأنه يتم حلها بطريقة ما. ومن ناحية أخرى، إنها مخاطرة لا يمكنك تجاهلها".

وفي إحدى علامات الافتقار إلى الإلحاح في وول ستريت، ارتفع مؤشر أس.آند.بي 500 بنسبة اثنين في المئة الأربعاء الماضي.

وكتبت ميشيل وان المحللة في ويلز فارجو الثلاثاء الماضي أن المستثمرين "استجابوا حتى الآن بتجاهل" للموعد النهائي الذي يلوح في الأفق، مع الرضا عن النفس "المتجذر في التسويات السابقة التي تجنبت التخلف عن السداد واضطرابات السداد الأخرى".

ومع ذلك، فقد ظهر توتر مرتبط بسقف الديون في سوق أذون الخزانة. وكتب مايكل برفيس، الرئيس التنفيذي في تالباسين كابيتال أدفيسورز في مذكرة الاثنين الماضي يقول إن التوتر قد شوهد في تسعير سندات الأشهر الثلاثة المقبلة التي "من المفترض ألا تكون مثقلة بمخاطر التخلف عن السداد".

ومع ذلك، فإن هذا لم يعكس بعد الارتفاعات الأكثر دراماتيكية في 2011 و2013 و2015.

وتنتج سندات شهر واحد حاليا 0.07 في المئة، وهي أعلى من سندات لمدة ثلاثة أشهر التي تنتج 0.04 في المئة. وفي بداية هذا العام، حقق كلاهما حوالي 0.08 في المئة.

ويتجنب مديرو المحافظ عادةً مشكلات الفواتير المعرضة لخطر التخلف عن السداد حتى لو كان احتمال السداد الفاشل منخفضًا للغاية.

في ترقب القرار الحاسم

الآفاق تزداد قتامة

ارتفاع أسعار المحروقات يعيق نشاط المصانع العراقية

قرار وزارة النفط يهدد الآلاف من العمال بالتسريح

دخل قطاع الصناعة في العراق في صدام مع الحكومة بعد أن أقرت زيادة في أسعار المحروقات المخصصة لتشغيل المصانع، حيث يتوقع محللون أن يستمر هذا الوضع لبعض الوقت حتى تستجيب السلطات لمطالبهم قبل تفاقم المشكلة، وبالتالي بدل أن تراهن الحكومة على القطاع الخاص للمساعدة على التنمية ستكون في وضعية قد تعيق خططها.

بغداد – لاقى قرار وزارة النفط العراقية رفع سعر المشتقات النفطية ردود فعل غاضبة خلال الفترة الماضية من قبل أصحاب المصانع لاسيما مصانع الإسمنت والطابوق والأسفلت التي تعتمد على هذه المواد في نشاطها، فيما حذر اقتصاديون من آثار سلبية للقرار.

ويتمسك أصحاب المصانع بموقفهم حيال الخطوة وقد قاموا بتظاهرة احتجاجية مؤخرا أمام مقر الوزارة في بغداد منتقدين ذلك ويقولون إن التكاليف أصبحت مرتفعة جدا، حتى أن العديد من الشركات قد سرحت عمالها وأغلقت أبوابها.

وكانت الحكومة قد رفعت سعر صرف الدولار أمام العملة المحلية بنسبة تجاوزت 20 في المئة إثر الأزمة الاقتصادية بعد انخفاض أسعار النفط العالمية، مما ألقى بثقله أيضا على الشركات العاملة في البلاد.

وتحاول الصناعة المحلية النهوض من جديد لحجز موقع لها داخل السوق العراقية، رغم كل الصعوبات التي تواجهها بسبب الأزمات التي تمر بها وتدمير وتهالك البنى التحتية.

وواجه القطاع تحديات كبيرة حتى قبل أزمة كورونا، كزيادة حجم المستوردات مقارنة بالصادرات. وهو ما شكل عوائق تنافسية وغير عادلة إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة الطاقة، وارتفاع الضرائب والرسوم وإجراءات الاستثمار الطويلة والمعقدة.

ويرى الصناعيون ومسؤولون حكوميون أن زيادة الأسعار تفتح الباب أمام الاستيراد من دول الجوار ومنافسة الإنتاج المحلي وتدمير اقتصاد البلد، بعد أن حققت الصناعة المحلية اكتفاء ذاتيا ووفرت عملة صعبة لخزينة الدولة منذ عام 2016.

واعتبر الخبير الاقتصادي نبيل جعفر أن القطاع الخاص، ووفق مقتضيات الورقة البيضاء، من المفترض أن يحصل على دعم حكومي أكبر من أجل أن يساهم في عملية التطور الاقتصادي.

وقال في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء العراقية الرسمية "لكن تفاجأنا جميعا بخطوة معاكسة قامت بها وزارة النفط عندما رفعت سعر طن الوقود المزود لمعامل الطابوق من 100 إلى 150 ألف دينار (68.5 إلى 102.7 دولار) ورفعت السعر إلى مصانع الأسفلت المؤكسد من 150 إلى 250 ألف دينار (102.7 إلى 170 دولارا) للطن".

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن مصافي العراق تنتج نصف كمية الطلب في السوق المحلية، فيما تصدر البلاد سنويا من زيت الوقود الثقيل أكثر من مليار دولار، ويباع سعر الطن الواحد في السوق العالمية حاليا بحوالي 400 دولار.

ويعتقد جعفر أن خطوة وزارة النفط قصيرة الأجل يراد بها زيادة أرباح الشركات التابعة لها مع أن شركات المصافي تبيع الوقود الثقيل أو ما يطلق عليه اسم "النفط الأسود" لشركة التوزيع بمبلغ 60 دينارا للتر الواحد، وهو مبلغ زهيد جداً.

وقال إن "رفع السعر سيؤدي إلى زيادة أرباح وزارة النفط وأرباح شركات التوزيع والشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية".

وتدهورت الصناعة العراقية بعد عام 2003 نتيجة الحرب والعمليات الإرهابية والفساد وغياب الخطط العملية للنهوض بواقع هذه الصناعة التي كانت تنافس مثيلاتها في المنطقة.

نبيل جعفر

يفترض أن يحصل القطاع الخاص على دعم حكومي وليس العكس

أدهم الشرقاوي

القرار سيضيف تكلفة إضافية مما قد يتسبب بخسائر بالغة للافارج

وأعربت جمعية مصنعي الإسمنت في العراق الشهر الماضي عن غضبها من السلطات بعد زيادة أسعار الوقود المدعومة في مصانعها بنسبة 66 في المئة، محذرة من أن الإجراء قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإسمنت أو إغلاق بعض المنشآت.

ورفعت وزارة النفط أسعار النفط الأسود المستخدم في مصانع الإسمنت من مئة ألف دينار للطن إلى 250 ألف دينار (170 دولارا) للطن الواحد.

وأثار هذا الإجراء غضب شركات الإسمنت في بلد غارق في أزمة اقتصادية خطيرة مازالت تجر ندوب الحرب وفيما لا تزال إعادة الإعمار المكلفة معلقة في بعض المناطق.

وتقول الشركات إن القرار يضعها أمام مفترق طرق بين إغلاق المصانع والتسبب بتسريح آلاف العاملين فيها وتضرر عائلاتهم بالبقاء دون مصدر معيشة وتهديد تجربة الاستثمار في العراق أو زيادة أسعار البيع على المواطنين بما لا يقل عن 10 دولارات للطن الواحد بسبب رفع سعر النفط الأسود.

وقال نائب مدير جمعية الإسمنت عمار السعدي إن "صناعة الإسمنت هي الصناعة الوحيدة التي تمارس الاكتفاء الذاتي منذ 2016 حتى الآن ولم ترفع أسعارها".

وأضاف أن "حوالي خمسين ألف شخص يعملون بشكل مباشر وغير مباشر في الصناعة باتوا مهددين مع أسرهم بالتسريح من العمل بسبب زيادة أسعار الوقود".

وحذرت الجمعية في بيان من "خسائر فادحة" للقطاع قدرها "ملايين الدولارات"، داعية السلطات إلى التراجع عن قرارها.

وأوضحت الجمعية أن "هذا سيزيد العبء على السكان وعلى الدولة التي تشرع في إعادة إعمار البلاد وتريد تطوير مشاريع البنية التحتية".

وقد تم اعتماد السعر المدعوم الذي تتمتع به مصانع الإسمنت في العراق لإمدادات الوقود مقابل التزامها ببيع الإسمنت بسعر ثابت.

وقال أدهم الشرقاوي، الرئيس التنفيذي لشركة لافارج الفرنسية التي تملك مصنعين في العراق، لوكالة رويترز إن "قرار رفع سعر النفط الأسود سيضيف تكلفة إضافية تبلغ 35 مليون يورو سنويا مما قد يتسبب بخسائر بالغة للشركة".

وأضاف أن "الشركة تشغل أكثر من ألف موظف عراقي وإن هؤلاء أصبحوا مهددين بفقدان وظائفهم بسبب عدم تمكن الشركة من دفع رواتبهم في نهاية المطاف".

وتظهر الحاجة الماسة في البلد العضو في أوبك، والذي يعاني من أزمة مالية، إلى مساعدة القطاع الخاص في عملية تمويل التنمية المستدامة لتحقيق أهدافها في مواجهة التحديات المحلية والعالمية، لاسيما مع تفاقم مشكلات الدولة وتراجع قدرتها على تحقيق تطلعات المواطنين.

لكن أغلب المهتمين بالشأن الاقتصادي يتفقون على أن ذلك يتطلب مناخ أعمال مستقرا وتشريعات وقوانين ملائمة، إضافة إلى مكافحة الفساد والبيروقراطية وتعزيز الشفافية والاستقرار الأمني وتقديم الدعم للشركات حتى تقوم بدورها.

وذكر المحلل الاقتصادي طارق الأنصاري أن التخبط في إدارة السياسة النفطية وفقدان التوازن في حوكمة هذه الإدارة أساءا كثيرا إلى أصحاب المهن والمعامل في القطاع الخاص، لكون مادة النفط الأسود تستخدم في الكثير من معامل القطاع الخاص ومنها معامل الأسفلت ومعامل الطابوق وأخرى تستخدم هذا المنتوج.

ودعا الأنصاري وزارة النفط إلى إعادة النظر في زيادة الأسعار والابتعاد عن خلق مأساة جديدة لإنهاك القطاع الخاص والتوقف عن هذه السياسات التي تعد بعيدة عن بيئة السياسة النفطية.

وتعتمد ميزانية العراق بنسبة تتجاوز 90 في المئة على إيرادات النفط الخام، فيما يعاني قطاع الاستثمار في البلاد من البيروقراطية.